التعليم المحاسبي الجامعي في العراق دراسة تحليلية في ضوء مدخل التغيير الراديكالي

المحاسب القانوني الدكتور
محمد حويش علاوي الشجيري

المستخلص

ترتكز موضوعة البحث الحالي على دراسة تطوير نظام التعليم المحاسبي الجامعي بالتركيز على نظام التعليم المحاسبي في العراق ، من خلال تطوير القدرة على فهم واستقصاء تلك المشاكل المعقدة والرئيسة فيه وامكانية وضع الحلول الجذرية لها في ضوء مفاهيم ومتطلبات مدخل التغيير الراديكالي ، بهدف احداث التناسق المطلوب بين النظام وبيئته الاجتماعية ومتطلباتها في هذا المجال . وبناءا" على ذلك تم تبني المدخل الاستقرائي لدراسة طبيعة العناصر الاساسية لنظام التعليم والبيئه الاجتماعية في العراق من خلال توظيف منهج تحليل المحتوى باطار تحديد المشاكل الرئيسة التي تعيق امكانية توافق النظام وبيئته الاجتماعية. وعلى اساس ذلك تم اعتماد التحليل النظري والميداني لاختبار الفرضيات وتحقيق هدف البحث .

2-4-1 Abstract

This researchs theme depends on the study of developing undergraduate Accounting education system , especially, the accounting education system in Iraq .This has done through developing ability to understand and investigate those main and complex problems , possibility of providing its radical soulotions in light of the radical change approach concepts and requirments to achieve harmony requirements between system and its social environment and requirements in this eara .Therefore , It has adopted inductive approach for studying nature of the main elements of education system and social environment in Iraq .The content analysis approach in context of determine a main problems that confuse of ability to harmony between the system and its social environment has tackled. Thus , it has depended upon theoritical and feild analysis to test hypothesis and achieve goals of the research.

المقدمة:

تعد نظم التعليم ابرز النظم الاجتماعية التي تستمد خصوصياتها وغاياتها من النظام الاجتماعي الاكبر بمتغيراته المختلفة سياسية كانت ام اقتصادية ام ثقافية ام اجتماعية ..الخ ، والذي يستمد منها فلسفته الاساسية، وان عدم التوافق فيما بينهما يولد شذوذا خطيرا ينتج عنه فقدان نفعية نظام التعليم، والذي باشتداده وامتداده الزمني يتعاضم تاثيره في تدني فهم وادراك سلوك عناصر البيئة المختلفة، ومن ثم استقبال المجتمع لمفردات غريبة تؤثر سلبا في عقائد وقيم المجتمع ومن ثم ابتعاده عن طبيعته الاساسية. وربما يمكن رد تباطؤ نمو كثير من المجتمعات ومنها المجتمع العراقي في جزء كبير منه الى حدوث عدم التوافق هذا . لذا فان مشكلة البحث الحالي تقوم على ذلك وبالاستناد الى نتائج كثير من الدراسات الوطنية ، منها (سعد ،1995) ، (العبداله وسعد ، 1998) ، (الفضل والجحاوي، 2000) ، (الشجيري ، 2004) التي تعد انعكاسا لهذا الحال ،اذ تتمثل ابرز النتائج التي توصلت اليها بالاتي:

1.افتقار فلسفة التعليم العالي في العراق الى الاطر الاساسية المنظمة لبيئة المجتمع العراقي والتي تمثلت بغياب شبه تام لفلسفة الدين الاسلامي الحنيف وابرز الاعتبارات الاجتماعية والثقافية الاخرى.

2.ضعف التحديد لاهداف التعليم المحاسبي على وجه الخصوص ،فضلا عن غياب الخطة الموضوعية لتحقيق تلك الاهداف.

3.ضعف الاهتمام بالمناهج الدراسية من ناحية البرامج والاساليب والنظم التقنية المتطورة ،الى جانب ضعف ترابطها وواقع المهنة وسيادة الجوانب النظرية على التطبيقية .

4.اعتماد اسلوب التلقين كطريقة معتمدة في التدريس والتي تقوم على تغليب دور الاستاذ دون وجود دور مؤثر وفاعل للطالب في العملية التعليمية، وبالتالي افتقار الطالب المهارات والقدرات التحليلية والانتقادية لمختلف الموضوعات المحاسبية،يرتبط ذلك بافتقار المناهج بشكل عام الى توفير مهارات التفكير المنظم والحوار واثارة التساؤلات واستخدام التقدير والتحليل الذهني وتحكيم العقل والمساعدة على تبني التعلم المستمر.

5.انحسار دور الاستاذ الجامعي في مجال البحث العلمي كاحد ابرز وظائفه الرئيسة الى جانب العملية التعليمية .

6.خلو التدريب الميداني من البعد التطبيقي الحقيقي.

7.سيادة المصادر المختلفة (مناهج او مراجع) المعتمدة في بيئات دولية اخرى دون تنقيح يتفق والبيئة الوطنية .

وفي سياق ذلك فان البحث يهدف الى تبني وتعميق الدعوة نحو التطوير الشامل والجذري المنظم في ضوء معيار أحداث التوافق بين طبيعة قيم وعقائد ونظم ومتطلبات البيئة العراقية ونظام التعليم بشكل عام والتعليم المحاسبي على وجه الخصوص ، كمنطلقات اساسية في صياغة فلسفة النظام وغاياته وبالتالي اختيار نوع وشكل عناصر النظام واساليب الاداء على المستوى الحقيقي. وعلى هذا الاساس فان البحث يعتمد في طرح محتواه النظري والميداني باتجاه تحقيق فرضياته الاتية :-

الفرضية الاولى- ان عمق الازمة التي يعانيها التعليم المحاسبي الجامعي على مستوى الفلسفة والتطبيق يتطلب حلها تغييرا راديكاليا كمنهج شمولي في تطوير النظام.

الفرضية الثانية- يرتبط نجاح عمليات التغيير الراديكالي بالقدرة على فهم وادراك البنى الاساسية الكامنة وراء تكوين فلسفة ناجحة للتعليم المحاسبي، والتي تساعد بشكل واضح ودقيق في بناء عناصر النظام التطبيقية.

وفي اطار اختبار فرضيات البحث فان منهج التحليل يقوم على التحليل النظري فضلا عن التحليل الميداني باطار منهج تحليل المحتوى الذي يعد ابرز المناهج المستخدمة في دراسة وتحليل الواقع من خلال تحليل القوانين والنظم والتعليمات في هذا المجال فضلا عن الادبيات التي تدرس وتفسر ذلك الواقع . وعلى هذا الاساس فقد تم اعتماده في تحليل طبيعة كل من التعليم المحاسبي والبيئة الاجتماعية في العراق.

التحليل النظري

طبيعة التعليم المحاسبي الجامعي:

ينظر للنظام التعليمي على " انه مجموعة المبادئ والقيم الكلية التي تواجه العملية التعليمية، لتحقيق اهداف تصبوا اليها مؤسسة تعليمية معينه في بيئة معينه وفي عصر معين(الذيفاني،1999 :129) وتعتبر الجامعة هي المؤسسة التعليمية التي بدء ظهورها في القرون الوسطى كمؤسسات اجتماعية ذات مساس مباشر بالقيم الاجتماعية الحالية وبالتحديد تلك المعتقدات التي تعكس رؤيتنا نحن للحقيقة وخصوصا" وان التعليم المحاسبي مجال معرفي يمكن للفرد فيه من لعب دور اجتماعي كبير وخاص فيه (Glautier&Underdown,1975:179). لذا يمثل التعليم احد ابرز النظم الاجتماعية دوراً وتاثيراً في تطوير ونمو قابليات المجتمع،ويتحقق ذلك بشكل جلي، خصوصاً في المجتمعات المؤمنه باهمية دور التعليم في حياتها، اذا ان التعليم يمثل في جوهره نظاما" لتقديم المعرفة العلمية المعتمده والمهارات المتميزه لطالبيها بما يخدم ونمو المجتمع وقابلياته الفكرية والتقنية، ولايعد التعليم المحاسبي على وجة الخصوص بعيداً عن ذلك، اذ يتميز باهميته وارتباطه

الاجتماعي كونه يزود المجتمع بالمتخصصين في ممارسة احد اهم المهن الاجتماعية، والتي تلعب دوراً بارزاً في تنظيم حياته الاقتصادية. وفي هذا المجال فان البحث الحالي يتناول دراسة نظـام التعليم المحاسبي على المستوى الجامعي على وجه التحديد من خلال دراسة طبيعـة العناصـر الرئيسة المكونة للنظام وخصوصا تلك العناصر الفوقية للتعليم والتي يمكن توضيحها من خـلال التصنيف الاتي:-

اولا-مرجعية التعليم المحاسبي : تعتبر المرجعية ابرز الاطر المنظمة لنظم التعليم، والتي تضم مجموعة الافكار والمرجعيات النظرية والتشريعية والمنهجية التي تنظم عمليات النظام وانشطته وتوجه مكوناته على قاعدة واضحه نحو اهداف وغايات محدده، لذا فهي غالبا" ما تتمثل بالتشريعات والقوانين والبرامج واللوائح المنظمة، ففي سياق النظام العام للدوله والمجتمع تمثل العقيده الدينيه والاجتماعية المرجعية الاولى، وعقيدة النظام السياسي مرجعية اساسية وما ينتج عنهما من تشريعات عادة ما يكون الدستور قاعدتها واساسها الاول (الذيفاني،1999 :125). وبالتالي فان المرجعية بفلسفتها وافكارها يحاول النظام السياسي التعبير عنها من خلال الاطر الآتية(المصدر نفسه :130-131):-

1- القانون العام للتعليم – وهو وثيقه تشريعية تصدر عن الجهه التشريعية لاي بلد وتتضمن:-

- الاهداف العامه للتعليم
- التوجهات العامه للتعليم والسياسه التعليمية.
- انواع التعليم ومراحله واهدافه.

2- السياسه التعليمية- تعتبر احد الاطر المنظمة التي تأخذ الاهداف والتوجهات العامة في اطارها النظري الواسع والعام الى اتجاهات دقيقة ومحدده، مشفوعه باستراتيجية تسهم في ايضاح الغايات والادوات الفاعله لتحقيقها .

3- الخطط والبرامج- وهي مجموعة الاطر المنظمة التي تبنى في جوهرها وانشطتها وميادينها على قاعدة فلسفة التعليم واهدافه واتجاهات السياسه التعليمية في ضوء توجهات الدوله وغاياتها من العمليه التعليمية المتمثله بالسياسه العامه للدوله واتجاهات التنمية فيها. ومن اهم هذه الاطر، الخطط التنموية الشامله والخطط التنموية القطاعية والتعليمية والبرامج التطويرية .... الخ.

4- اللوائح- وهي من الاطر المنظمة التي تعمل على استيعاب التشريعات التعليمية في إطارها العام وسياقها التنفيذي المتدرج بحيث تحول النصوص القانونية والتوجهات العامه الى مهام وخطوات على الهياكل التنظيمية وتعكسها على الواقع العملي. ومن اهم هذه اللوائح، اللوائح التنظيمية للاجهزه و المؤسسات التعليمية في مستوياتها المتعدده وانشطتها ووظائفها .

وبشكل عام فان قيم المجتمع وتقاليده ومثله العليا تعمل على توجيه تصرفات الافراد وتحدد لهم الاطر المرجعية التي تحكم تصرفاتهم وانماط سلوكهم، فهي مؤثرات ذات وظيفة تربوية لانها تشكل انماطاً فكرية وسلوكية لجميع الناس محدده بذلك ايضاً اتجاهاتهم، وهذا ما يعطي اهمية كبرى الى عملية تكييف الاهداف التعليمية والمناهج الدراسية مع الاهداف الثقافية (الذيفاني ،1999: 6).

ثانيا: اهداف التعليم المحاسبي:-على الرغم من التباين الثقافي والعلمي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي بين البلدان المختلفه، الا انه يوجد اتفاق شبه عام بين هذه الدول على ان اهداف التعليم العالي في تلك المجتمعات، مع الاخذ بنظر الاعتبار الاهداف الخاصه و الاهمية النسبية لبعض الاهداف في بعض البلدان هي كالآتي (المخلافي واخرون، 1999: 17-18):-

1- الهدف الفردي- ويرمي الى تحقيق النموالمتكامل للفرد في جميع الجوانب الفكريه والاخلاقيه والسلوكيه، واتاحة الفرصه للافراد لمتابعة التعليم والتخصص، والتزود بقدر كاف من الثقافه تعينهم في مواجهة مطالب مجتمعهم والتكيف معها باكبر قدر ممكن من الكفاية .

2- الهدف الاجتماعي- تحقيق قاعدة ان المواطن هو عضو في مجتمعه وله حقوق وواجبات.

3- الهدف الاقتصادي- ويتمثل في تطوير قدرات الافراد المنتجين ذوي الاستعداد للنهوض بامكانيات بيئتهم .

4- الهدف العلمي- يتحقق من خلال تطوير مهارات الافراد والايمان بالعلم كطريقة للحياة ولتاهيلهم وتدريبهم وفق الطريقة العلمية والتفكير الموضوعي لنمط حياة افضل .

5- الهدف الايديولوجي- يرمي الى التاثير على فكر الافراد وتعزيز الايمان بالتربية من اجل تكريس الاعتقاد بالثوابت الدينية والنظم السائده في المجتمع .

6- الهدف الوطني- يرمي الى ايجاد المواطن الصالح الذي يعي مسؤولياته وحقوقه، ويبذل اقصى الجهود للنهوض بوطنه وفخور به والانتماء اليه .

7- الهدف الشامل- ويراد به تطوير ايمان الافراد بالمثل والقيم ويترجمون سلوكهم الاجتماعي وفقاً لتلك المثل والقيم .

لذا فان عملية تحديد ووضع اهداف واضحه ومحدده للتعليم المحاسبي تعتبر خطوه اساسيه وهامه في سبيل وضع نظام للتعليم يواجه احتياجات المجتمع في اطار وظيفة المحاسبة ودورها كنظام للمعلومات الاقتصادية، حيث ينبغي ان يشارك في هذه الاهداف فضلاً عن اساتذة الجامعة كل من المهنه واجهزة التدقيق والجهات المسؤوله عن تنفيذ الموازنات العامة والجهات المتعلقه بالتخطيط ومؤسسات التمويل والاقراض وغيرها من الجهات ذات العلاقه(عربية،1990: 69). ويؤكد دهش(1993 :20) على ان اهم المخرجات التي يجب ان

تحققها عملية التاهيل المهني في الجامعات هي تزويد المهنه بخرجين لديهم اطاراً عريضاً من المعرفه والمهارات التي تتلخص بمهارات الاتصال والمهارات العقليه والمهارات الخاصه بالعلاقات بين الافراد ومهارات مهنية محاسبية. الا انه غالباً ما ينظر لاهداف التعليم في ضوء صداها المتحقق في دور الجامعة، فالجامعات تمثل مؤسسات وطنية حيوية وان المصلحة العامة تتطلب دائماً بان تعمل من خلال اطار تنظيمي يحدد لها مسؤولياتها الثقافية والاجتماعية والتعليمية والمؤسسيه، والذي يتطلب منها انجاز مدى واسع من الاهداف الوطنية والالتزام بالاستجابه وجعلها خاضعه للمساءله عن ادائها المؤسسي (Gilbert 2002:1) . فهي تلعب دوراً ادائياً ضرورياً في كيفية تعريف المجتمع بأهدافه(Cortesc,1999:2) . لذا فان التفضيلات التعليمية للناس ربما تتغير بشكل كبير عبر الزمن، ومتى ما كانت الامكانيات موجودة فان تعديل التغير في التفضيلات التعليمية يعتبر امراً مازماً (Horgan,1976:43).

ثالثا-الفلسفة الاساسية للتعليم المحاسبي : تنقسم الاطر الفلسفية للتعليم في البلدان المختلفة بين الفلسفة الاجتماعية للتعليم وبين الفلسفة الاقتصادية، حيث يرى الكثير ان مشروعية وجود وانتشار التعليم العالي يعود بصفة اساسيه لما يعرف بنظرية راس المال البشري وذلك من خلال تقديمهم للمبررات النظرية بضرورة :-

- قيام المجتمع متمثل بالدوله بالانفاق على التعليم (جانب العرض) .
- قيام الافراد بالاستثمار في انفسهم عن طريق التعليم (جانب الطلب) .

وهذا يمثل في جوهره القيمة الاقتصادية للتعليم التي تجد ان منافعه يجب ان تفوق تكاليفه (الغيثي،1999 :291). وهناك في الحقيقة فلسفتان رئيستان في تحديد اهداف الجامعه ووظيفتها ، حيث تركز الفلسفه الاولى على الجانب المعرفي، وترى ان الوظيفة الاساسيه لها علمية معرفية بحته، وان العلم هدف بحد ذاته بغض النظر عن فوائده وتطبيقاته العملية. فيما ترى الفلسفة الثانية الجانب الاجتماعي هو الهدف الاساسي، حيث ان الجامعة هي المكان الذي يدرس اوضاع المجتمع ومشكلاته ويعمل على ايجاد الحلول لها. ومن ثم توظف الدراسة والبحث لمعالجة المشكلات الاجتماعية. وقد ازداد انتشار وقوة المدخل الثاني في كل من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء باعتبارها غير منعزله عن المجتمع وانما في خدمته(نوفل، 1990 :14). وفي هذا الجانب فان العديد من الاكاديميين والمهنيين يعبرون عن وجهات نظر مختلفة حول التعليم المحاسبي ناتجة من اعتبارين اساسيين، حيث ينظر الاول الى ان تطور النظام التعليمي يعتمد على قدرته في توفير المتطلبات السابقه من المهارات والمعرفه الاساسية لاداء دوره المستقبلي كمحاسب مهني في بيئة معقده، اما الثاني فينظر الى ان تطور النظام يعتمد على درجة توفيره للطالب قاعدة واسعة من المعارف المتعدده والمناسبة للمتعلم مدى الحياة ودرجة التكيف المستقبلي

في بيئة متغيره. ان هذين الاعتبارين يعكسان مدخلين فلسفيين مختلفين في تبني نوع نظام التعليم المحاسبي فيما بين البلدان المختلفه، احدهما يفضل التوجه التقني المهني من خلال التركيز على المهارات التقنية والكفاءة في التطبيق المحاسبي. اما الثاني فيعكس توجه نحو قاعده واسعه من المعارف المتعدده والذي يركز على الكفاءة وتكييف المهارات الشخصية والتفكير الابداعي والتدريب بأفق يذهب ابعد من المحاسبة الى مجال الاعمال بشكل عام Burke & (Brown,1987:187) .

ويؤكد Cortese (1999,102) على ان هناك اجماعا" متناميا" في المجتمعات العلمية والتنظيمات المختلفه بان الستراتيجيات الحاليه لمواجهة الحاجات الانسانية غير قادره على الاستمرار، وهذا يتطلب تحول في النموذج فيما يخص العلاقة بين الناس وبينهم وبين البيئة باسلوب يعتمد المنفعة المتبادلة والمستمره، وان هذا التحول يكون في التفكير والقيم وتصرفات الافراد والمؤسسات وذلك يتطلب جهودا" اجتماعية طويلة الامد تاخذ بعين الاعتبار البيئة كفكرة مركزية في كل التعليم. وعلى هذا الاساس تتنوع نظم وفلسفة التعليم المحاسبي فيما بين البلدان المختلفة .

وتتضح معالم فلسفة التعليم واهدافه على المستوى التطبيقي من خلال الوسائل التي يمارس من خلالها نظام التعليم دوره المطلوب والتي تتمثل بالاتي:-

1.المنهج الدراسي: يمثل المنهج خطه عامة وشاملة للمحتوى الذي يجب ان تقدمه الجامعه للطالب في سبيل تاهيله، فلا يقتصر دوره على منح الطالب المعرفة المجردة بل والمهاره والسلوك والتفكير المنظم، لذا فان المنهج يجب ان يعبر عن فلسفة المجتمع الاقتصادية والاجتماعيه والسياسيه والثقافيه، ويتجسد من خلالها دور الجامعه في تطوير المجتمع وقيادته(سعد،1995، 106-107). اذ يعبر عن الاهداف والغايات التي تسعى المؤسسة التعليمية لتحقيقها والتي تعتمد في ذلك على اساسيات معينة هي (الندفل ،1968: 32) :-

- الجانب المعرفي – وهي المعلومات المطلوب ايصالها الى الطالب وفق مستويات معينه، والتي تضم معرفة قديمة ومعرفة معاصره ومعرفة مستقبلية.
- المتعلم – وهو الطالب، حيث يتطلب وضع منهج دراسي مبنى على دراسة امكانياته وقدراته وحاجاته وميوله.
- المجتمع– حيث يجب ان تلبي المناهج حاجات المجتمع وفلسفته وثقافته.

وبذلك فان المناهج الدراسية تمثل البرامج التي يحاول من خلالها نظام التعليم تاهيل الطلبه واعدادهم بانواع المعرفة والمهارات المطلوبه واكسابهم القدرة على التقييم واستخلاص المؤشرات وتوصيل المعلومات .

لذا فان المنهج يعتبر خطه عامة وشاملة للمحتوى او المواد التي ينبغي ان تقدمها الجامعة للطالب في سبيل تاهيله للتخرج او منحه الاجازه من اجل الدخول في معترك الحياة، وتجمع الكثير من الادبيات في مجال التعليم المحاسبي على اهمية توفير المناهج المحاسبية للمهارات الاتية (الفضل و الحجاوي ، 2000 :3) :-

- مهارات التفكير الجيد والقدرة على حل المشاكل.
- مهارات الاتصال بجميع جوانبه.
- معلومات عن البيئة التي يتم ممارسة العمل فيها.
- مهارة احتراف المهنه واخلاقياتها.
- الدافعية على استمرار التعليم المستمر.
- مهارة التعامل بكفاءة مع الضغوط الصعبة.
- المعلومات الفنية (الخلفية المحاسبية بفروعها المختلفه) .

2. .طريقة التدريس: وهي تمثل المنهج او المذهب المتبع لبلوغ غاية توصيل المعرفه الفنية في العملية التدريسية، اذا فان طرق التدريس تضم مجموعة من الاساليب التي تضم مجموعة من الاجراءات والقواعد والتي تتمثل بالآتي(الذيفاني،1999 :12):-

-نقل المعلومات والحقائق وتعليم المفاهيم والمبادى.

-تنظيم الدرس وتحقيق الاثاره الايجابية والمنظمة للدافعية لدى الطلاب وبما يؤدي الى تنمية التفكير الناقد وترسيخ الافكار والقيم والمعتقدات وتعزيز روح العلم لديهم.

-ربط التعليم بالواقع العملي والاجتماعي بمحتواه الكلي .

فالتدريس يأتي بمعنى المحافظة على المعرفه ونقلها الى الاخرين ونشرها كجزء اساس من عمل الجامعة بجانب البحث العلمي وخدمة المجتمع، والذي هو اقدم وظائفها. ولكن طبيعة التدريس في الجامعة يجب ان تختلف بشكل جذري عن غيرها من المؤسسات التعليمية بحكم الاختلاف النوعي لكل من المعلمين والمتعلمين بل ومادة التعليم في الجامعة، وبشكل عام فهناك اساليب مختلفه في طريقة التدريس داخل الجامعة منها(نوفل،1990: 21-22) :-

أ- اسلوب التلقين والاعتماد على المحاضره كأسلوب في التدريس، وهو اسلوب يتم اعتماده في الجامعات ذات الحجم الكبير من الطلبه وعدم توفر مستلزمات اعتماد اساليب اخرى اكثر فاعليه (سعد ، 1995: 118). حيث يعتمد هذا الاسلوب على دور الاستاذ الجامعي في نقل المعارف الى الطالب دون تدخل منه ولذلك فهو ما يسمى باسلوب التحفيظ للطالب وهو ما يجعل من دور الاستاذ هو الاساس في العملية التعليمية دون دور مؤثر للطالب في ذلك.

ب- اسلوب التعلم الذاتي- يعتمد هذا الاسلوب على تحفيز الطالب ودفعه للبحث عن المعرفه والعلم دون تلقينها له، ولن يزداد الاتصال بين الطالب والاستاذ لمناقشة المسائل والقضايا وجهاً لوجه، من خلال دفع الطالب لايجاد الحلول للمشاكل التي تواجهه، وينبغي ان يتضمن اسلوب التعليم المحاسبي حلقات نقاشية والتركيز على دراسة الحالة وتطوير واستخدام مراكز البيانات وبرامج للتدريب العملي واعطاء التمارين والحالات التي ليس لها اجابات محدده او حلولاً نموذجية والتعود على استخدام الاجهزة الالكترونية واستخدام البرامجيات (عربية، 1990:68-69). لذا استخدم اسلوب التعلم لوصف كيف يكون رد فعل الافراد لبيئاتهم التعليمية، لكي يستلموا، ويفهموا،ويخزنوا ويطبقوا المعلومات التي حصلوا عليها، ويصفها Duun بانه الطريقة التي يبدأ الافراد من خلالها بالجمع والتلخيص والمعالجة و بما يجعله مبدأ ذاتياً والاحتفاظ وتذكر المعلومات الاكاديمية الصعبة والجديدة (Hewitt,2002:6) .

3.المدرس: تضطلع الجامعة بدور قيادي في تنمية المجتمعات اقتصادياً واجتماعياً وفي مواكبة التطورات المتسارعة في مختلف مجالات العلم والتكنولوجيا، وتستمد الجامعة هذه الدور من كونها مؤسسة تمتلك الكوادر العلمية المؤهله تاهيلاً اكاديمياً عالياً من اجل تدريس الطلبة اسس العلم والمعرفة، واكسابهم القدرات والمهارات الضرورية لاعدادهم كقيادات فكرية وعلمية وادبية وفنية ومهنية مستقبلية لمختلف مؤسسات المجتمع وقطاعاته، ولن تحقيق هذا الدور الريادي مرتبط بنوعية الاستاذ الجامعي، اي بمستوى اعداده وتاهيله المهني وخبراته وقدراته العلمية والتربوية، لذا يعتبر المدرس هو العامل الرئيس لتحقيق وظائف الجامعة المطلوبة. لذا فانه يحتل دوراً متميزاً في تحديد اهداف نظام التعليم،كما يساهم في تحديد اساليب التعليم وادواته فضلاً" عن مهام التدريس والبحث العلمي ووضع المناهج الدراسية وتاليف الكتب (عربية،1990: 70)، لذا يعتبر الاكاديميون الجزء الحيوي والاكبر من المجتمع العلمي لحقل المعرفة، حيث ان اداء نشاط التعليم باداء عال يتطلب من العاملين فيه ان يمتلكوا اساسيات جوهرية معينة في جوانب العلم الاساسيه ومهارات فنية في التفكير ضرورية لواقع الحقل العلمي في العمل على المستوى الشخصي وفيما بين الاشخاص وعلى مستوى المجموع (Galligan,2001:18) .

4.المصادر: تعد الكتب والدوريات من الروافد الاساسيه التي يتم الاعتماد على ما تحتويه من مخزون المعرفه التي تساهم في رفع كفاءة العملية التعليمية، حيث تزود الطلبه والاساتذه والباحثين باحدث المعارف المطروحة في مجالاتها (سعد، 1995 :123)، لذا لابد من توفير المصادر ومستلزمات التدريس الحديثة وان تعطي الكتب المنهجيه اهتماما" تحليليا" اكبر لمنطق الاختيار وتنظيم العمليات المعقده ونتائج التوجيه الخاطيء للفكر والممارسه المظلله ، وفي مجال المحاسبة فقد حددت لجنة مصادر التعليم المصادر المادية لتعليم المحاسبة بالاتي(AAA,2002:1):-

أ – المقالات – وهي البحوث التي تصف او تحلل تطبيقات محاسبية محدده والتي يمكن دمجها او تكاملها مع المنهج المحاسبي والتي يشار لها بشكل كامل او مختصر في المنهج الدراسي .

ب– دراسات الحاله– وهي تعرض جوانب محدده للمحاسبة، حيث يمكن عرضها بشكل مختصر.

ت– الكتب – وتتضمن مجموعة الحالات التي تتعامل مع جوانب معينه ومختاره من المحاسبة .

5.التدريب الميداني: يهدف التدريب العملي الى تنمية مهارات الطلبة عن طريق تحقيق التفاعل بين الجانب النظري والتطبيقي لتعزيز الخبره واكتساب المهارات التدريبية، والتعرف المباشر على طبيعة المهنه والاطلاع على ظروف العمل والعلاقات السائده بين مهنة المحاسبة والمهن الاخرى (سعد، 1995: 125). وتختلف برامج التدريب وطول فترتها، فهناك التدريب الجزئي اثناء الدراسة ليوم او اكثر من الاسبوع، وهناك التدريب المتناوب، والتدريب الصيفي خلال العطله الرئيسه، والتدريب بعد التخرج، وهناك التطبيقات المنهجية، ولابد من القول ان هذه الانواع تختلف باختلاف طبيعة الاختصاصات الدراسية،ويعتبر برنامج التدريب الصيفي هو البرنامج الاكثر استخداماً في مجال تدريب طلبة اقسام المحاسبة (المصدر نفسه :125-126). اذا يجب ضرورة خلق التفاعل الكامل ما بين الجانب النظري والتطبيقي من خلال التدريب الميداني الملائم الذي يتسم بالبعد التطبيقي الحقيقي الذي يساعد الطالب على التعرف بشكل مباشر على طبيعة المهنه والمشاكل والمعوقات التي تواجه التطبيقات الفعليه للطرق والاجراءات المحاسبية الموجوده في المناهج الدراسية.وان اعداد الطالب لاداء الممارسات المهنية في حقل العمل، يتطلب ان يكون للطالب ادراك كاف لبيئة العمل وقيمها ومحدداتها وعلاقاتها، اذا ما اريد له ان يكون قادراً على اداء دوره الناجح فيها، وهذا يتطلب من المؤسسة التعليمية السعي لاكسابه المهارات اللازمة للتعامل مع الادوات المحاسبية في ظل بيئة العمل هذه. حيث تسعى البرامج التعليمية الى تدريب الطالب في التنظيمات العامه او الخاصة في بيئة بلد التعليم، كونها بيئة العمل بالنسبة للطالب عندما يصبح ممارساً فيها. وهذا يتطلب اعداد البرامج التعليمية بما فيها التدريب العملي باطار قيم ومحددات هذه البيئة، والتي تكون معروفة ومحدده اذا ما كان هناك توافق حقيقي لما يتم تعليمه وممارسته في مجال المهنه في تلك البيئة، او قدرة المجتمع العلمي على ايضاح ملامح القيم والمحددات البيئية التي يعمل فيها.

المدخل الراديكالي ومتطلبات التغيير:

تؤكد Dives على ان كلمة راديكالي لفظ يعني الرجوع الى الجذور،اذ يعود اشتقاقها الى كلمة جذر في الاصول اللاتينية. فيما يعرف قاموس اكسفورد كلمة Radical على انها (ربدنغ،2003:17) :

- جذري ، يتعلق بالجذور.
- اساسي، ينتمي الى الاصول او الاساسيات.
- الجذر التربيعي في الرياضيات.

ويراه Dresang (2000,1) على "انه التحول في الاسلوب التقليدي للمجتمع في رؤيته للاشياء والاحداث". اذ ان التغيير وخصوصا التغيير الجذري لايحصل اطلاقا دون وجود الرغبة الاجتماعية التي تتجسد في التوافق بين قيم وعقائد المجتمع ومتطلباته ونظم المجتمع المختلفة وان تحقق ذلك من خلال عمليات الدفع السياسي . وهو ما يمكن ان يطلق عليه عملية ادارة الثقافة والتي تعبر بوجه الخصوص عن انشاء غايات وقيم ومواقف ومعرفة وتطبيقات عامة داخل التنظيم ، وبالتالي فان العملية ليست ساكنة وتتطلب ادامة مثلى في ارتباطها بمنافع اعضاء التنظيم ، لذلك فان محاولة التغيير الراديكالي بشكل مباشر عملية ليست خالية من الفشل لذا فان اتباع منهج اقل مباشرة يكون لازما لانشاء ثقافة جديدة تمكن من احداث التغيير الجذري (HSTC,2001:11) .

تقوم اساسا على التغيير الفكري كعملية تكوين وتعديل للتعبيرات العقلية وبما يجعلها تستجيب لتعبيرات اللغوية ، اذ يعد ذلك جزء حيوي من التعلم في مجال العلوم وفي كافة مجالات الحياة (Thagard ,1999 , 666) .

فيما يرى Burrel & Morgan ان احد ابرز الافتراضات حول طبيعة المجتمع هو مايسمى بالتغيير الراديكالي، اذ ان علم الاجتماع الذي ياخذ بهذا التوجه يبحث في تفسير طبيعة المجتمع من خلال التاكيد على التغيير الراديكالي والصراع البنيوي وانماط السيطرة والتناقضات الهيكلية التي تسود المجتمع الحديث (Balkaui, 2000:258) ، والتي تكشف عن طبيعة نظمه المختلفة . وفي هذا الاطار فان جوهر التاكيد على استخدام المنهج الراديكالي في هذا السياق يتأسس على كيفية التمييز بين المسائل الجوهرية التي ان حصل فيها التغيير الراديكالي فان تغييرا جوهريا يحصل فيما بعد ازاء تلك المسائل المالوفة وحتى المعقدة التي يحدث فيها التغيير بشكل مالوف وتتلاشى بمجرد حلها، ولايعتبر التعقيد في المسائل او المشاكل محورا مهما في تحديد أي المسائل ذات المساس بجذور النظام او المشكلة . وعلى الرغم من ان بعض التغييرات تبدو صغيرة بشكل منفرد مقارنة بالتغييرات الراديكالية ذات التاثير الاجمالي الكبير ، لذا فان متطلبات البقاء والاستمرارية تفرض على التنظيمات ان تطور استراتيجياتها لادارة العديد من المتغيرات

والمستجدات المختلفة المرتبطة ببيئتها بمختلف اشكالها البسيطة والكبيرة (Jonse , 2001 , 9) ، وفي هذا الاطار فان تحديد المسائل التي تتطلب حلا جذريا عن غيرها يتحدد وفق المعايير الاتية (ريدنغ ،2003 :28-29):-

1. الرغبة في تحقيق التحول الجذري وليس مجرد احداث التحسينات الاضافية.
2. رغبة النظام في الوصول الى وضع جديد او حالة لم يكن النظام قد بلغها من قبل .
3. ان تكون المشاكل والازمات المطلوب حلها متكررة دون تمكن النظام من ايجاد علاج جذري ناجح لها.

اذ ان التغيير الراديكالي يعرض تصميم جديد لمكونات النظام والتي تؤدي وظائف مختلفة ماديا وبالتالي أعتمادها اساس معرفي مختلف . لذا يؤكدHenderson&Clarc على ان مثل هذا التغيير يرتبط بابطال الاساس المعرفي الذي يركز على ان لكل نظام اختصاص معرفي خاص كونه لايعد الاساس المعرفي الافضل والملاءم للنظم في ظل متطلبات التكنولوجيا الجديدة والتطورات الحاصلة فيها (Jones , 2001,3) ،وعلى هذا الاساس فان احداث مثل هذا التغيير يتطلب استكشاف الجذور والمتطلبات الاجتماعية لذلك النظام المرغوب احداث التغيير الجذري فيه، ومن المعروف ان نظام التعليم بشكل عام والتعليم المحاسبي بشكل خاص يعتبر من النظم الاجتماعية الفرعية،التي تتاثر بمجمل مفردات بيئتها وتؤثر بها، ولذلك فان وضع نظام للتعليم لا يتفق كلاً أو جزءاً مع بيئته يعتبر خروجاً وتشويهاً للنظام الاجتماعي الاكبر، وبالتالي شذوذه وعدم فاعليته، اذ ان الاختلافات الطبيعية بين المجتمعات تؤثر في نوع التعليم وطبيعة التعامل مع المهنة ايضاً، ففي امريكا ونيوزلندا ورغم السمات المشتركة بين المجتمعين في اللغة، الا ان هناك اختلافات في فترة التعليم وحق الدخول للاختصاصات المختلفة ،كما اثر ذلك ايضاً في حق الدخول والاشتراك في المهن(Markell,1978:387) . لذا فان التعليم الفعال هو الذي يعطي التركيز للتراث والتقاليد والتاريخ الوطني، وتتبع اهمية ذلك من مدى توافق وملاءمة العلم وحقيقة ما يتم طرحه في الظروف الحالية في بلد ما(Galligan,2002:16) . وهذا ما يمكن ان يطلق عليه بنظرية الاثر البيئي في الفكر والسلوك، والتي تفسر طبيعة ماعليه النظريات والنظم والعلاقات، والتي يستند اليها المنظرون التعليميون وحتى المحاسبون عند تقييم نظامهم التعليمي أو تطويره (ملكاوي،2000: 37) ، وفي هذا السياق فان جذور نظم التعليم ذات ارتباط وثيق ببيئة النظام .

اذ تلعب المتغيرات البيئية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتاريخية والدينية دوراً رئيساً في تشكيل نظام التعليم في بلد ما عن طريق التاثير المباشر او عن طريق الحكومه من خلال القوانين المنظمة للتعليم وما تفرضه في مجال الاهداف والخطط والمناهج والمصادر المادية، اداريه، ومالية وتدريسيين، وبالتالي نوع العملية التعليمية، و السير باتجاه ما تتطلبه من

مخرجات باطار التاثير في المجتمع ومتطلباته (Weiler,1980:18). لذا فان التوافق ما بين التعليم المحاسبي والبيئة جوهر وجود والطلب على المحاسبة كمهنه وحقل تعليمي و معرفي. اذ ان لكل دائرة حضارية كبرى نظريتها المعرفية التي تحدد لها خصائصها الجوهرية وتمنحها هويتها الثقافية والاجتماعية المتميزة. وبما ان التعليم يتشكل اساساً ويحصل على القبول تاسياً على قدرته على التوافق المطلق نسبياً مع بيئته، تاسيساً على ان الانسان يعتمد على ثقافته لكي يكون لديه نظرة متكاملة واسلوباً معيناً نحو الحياة، حيث ينقل الفرد متطلبات ثقافته على انها الشيء العادي والمقبول، والذي يؤدي الى اشتراك ابناء الثقافه في نظرتهم نحو النظم والاشياء والعوالم ومدهم باسلوب مشترك في التفكير والسلوك (جلال ،1984: 114-115). وفي هذا الاطار فان المعيار اللازم للحكم على مدى توافق التعليم مع طبيعة البيئة وخصائصها المميزه، اسلوباً مهماً في الدلالة على سمات تلك البيئة الاساسية وكيفية بلوغ التوافق معها من اجل فاعلية نظام التعليم على وجه الخصوص. حيث ان العقلانية المحاسبية للتعليم تختلف بشكل كبير في مسؤولياتها واغراضها عبر الزمن وفيما بين نفس التنظيمات في الدول المختلفه بسبب اختلاف القيم والايديولوجيا والثقافه في بيئة هذا النظام (Tricker,1979:4) .

كما نجد ان نظام التعليم يعبر عن فلسفة النظام السياسي والقانوني لاي بلد، والذي يتجسد فعلاً في دور الجامعة في المجتمع وغاياتها، فالجامعة مؤسسة مكلفة من قبل الدوله بنقل المعرفه المتخصصة الى الطلبة من خلال برامجها التعليمية وبالبحث العلمي ونشر المعرفة الجديده وبرامجها الخدمية الاخرى، مستنده في ذلك الى فلسفة الدوله وعلى اطار النظام التعليمي للمجتمع وتقاليده وبما يخدم تحقيق رسالة الدولة واهدافها (بحري،1999 :157) ففي الانظمة الراسمالية فان نظام التعليم بشكل عام ياخذ شكل الاساليب غير المباشرة في التنظيم ، عكس الدول ذات الطابع الاشتراكي فان التعليم ياخذ شكل التوجيه المباشر (زهري والزين ،1990: 106). اما Kandel فيؤكد على ان طابع النظام التعليمي يتحدد بعاملين اساسيين، نظرية الدولة، اي مفهوم الدولة السياسي، حيث نجد ان الدولة الجماعية، تحتكر التعليم لتحقيق اهدافها وتقوم الادارة التعليمية فيها على اساس المركزية حتى تتمكن الدولة من الاشراف بفعالية على التعليم والسيطره عليه سيطره كامله. اما الدول الديمقراطية الفردية فانها تسمح بالاداره اللامركزية للتعليم من خلال اشتراك السلطات والجماعات والهيئات المهنية وغيرها. اما العامل الاخر فهو النظرية التعليمية، حيث نجد ان الدول التي تؤمن بالنمطية والتوحيد تستخدم نظام الادارة المركزية لانه انسب النظم في تحقيق ما تنشده الدولة من اكتساب الافراد طابعاً ثقافياً وتعليمياً موحداً (عرسي،1984 : 35) .وبالتالي فان علاقة نظام التعليم ببيئته امراً رئيساً، حيث من غير المنطقي تكوين نموذج للتعليم المحاسبي على وجه الخصوص يمكن تطبيقه على كافة البلدان، لسبب اساسي وهو اختلاف البيئات السياسيه والاجتماعية والقانونية وتغيرها المستمر ، مع الاخذ بنظر

الاعتبار التعقيدات الجديده في بيئة الاعمال بسبب توجهات العولمه وتزايد الاجراءات التشريعية والتقدم التقني الهائل في مجال المعلومات وغيرها، حيث توجب مثل هذه العوامل على النظام التعليمي المحاسبي العمل على اعداد محاسبين قادرين على مزاولة المهنه بكفاءة ومواكبة لحتياجات بيئة الاعمال والدور المنتظر من مهنه المحاسبة في المجتمع (الفضل والحجاوي،2000: 1). كما ان نوع النظام الاقتصادي في بيئة معينه له دور اساسي في صياغة اهداف نظام التعليم، حيث ان وجود اسواق مالية يعني بالتبعية اهتمام عالي بالتوسع في دراسة المحاسبة المالية والتدقيق بينما يتم التركيز في بيئات ينعدم فيها وجود مثل هذه الاسواق على المحاسبة الادارية ورقابة الاداء وحسابات الدخل القومي والمحاسبة الاجتماعية (عربية،1990: 99). وعلى اساس ذلك فان متطلبات التغيير تقوم على اساس خلق التوافق فيما بين نظام التعليم ومتغيرات البيئة الاجتماعية القائمة على وجه الخصوص ، وهذا لايعني عدم الاستفادة من تجارب ونظم البلدان الاخرى ولكن يجب ان يتم ذلك في حدود خلق نظام تعليمي يستجيب بشكل فاعل لمتطلبات البيئة الوطنية والتي تشكل الاهداف والاطار الفلسفي والمحدد الميداني لقبول النظام او رفضه.

التحليل الميداني

طبيعة نظام التعليم المحاسبي السائد في العراق ومتطلبات التغيير الراديكالي :

يقوم هذا المحور على تحليل كل من طبيعة التعليم المحاسبي القائم في العراق وطبيعة البيئة الوطنية باطار تحديد عوامل عدم التوافق لتحديد اسباب الدفع باتجاه التغيير الراديكالي ومن ثم المساهمة في اقتراح متطلبات التوافق من اجل الوصول الى نظام تعليمي محاسبي يلبي تلك المتطلبات القائمة ، وفي هذا الاطار سيتم تناول هذا المحور باطار عرض العناصر الاساسية لنظام التعليم المحاسبي في العراق اولا:

1.مرجعية نظام التعليم المحاسبي في العراق:- تقوم مرجعية نظم التعليم بشكل عام كابرز المتغيرات الرئيسة لنظم التعليم على الفلسفة أو الاعتبارات الاساسية التي يؤسس عليها نظام التعليم،وفي هذا الاطار فان التعليم المحاسبي على وجه الخصوص في العراق يستمد فلسفته الفوقية من الفلسفة القائمة على المركزية في تنظيم وادارة شؤون المجتمع ، وبالتالي فلسفة الادارة المركزية للتعليم، وهو ما ينص عليه قانون وزارة التعليم العالي رقم (55) لسنة 1983 في المادة (3) منه على (تتولى الوزارة تنفيذ سياسة الدولة التربوية والثقافية والعلمية والتكنولوجية في نطاق مؤسسات التعليم العالي وممارسة مهامها في هذا الاتجاه) ،ويؤشر ذلك تبني فلسفة التوجيه المباشر والمركزي من قبل الحكومة على قطاع التعليم بشكل عام ،الا ان تتبع مضمون البرامج المحاسبية في العراق نجد ان هناك غياب شبه تام لفلسفة الدين الاسلامي الحنيف وابرز الاعتبارات الاجتماعيه والثقافية الاخرى، التي تعتبر الدعائم التي تقوم وتنطلق منها النظم المختلفه ومنها نظم التعليم، فضلا عن سيطرة اراء بعض المتخصصين من خلال

اعتماد مؤلفاتهم كمناهج محاسبية ، مما جعل فلسفة التعليم المحاسبي على وجه الخصوص مشوهه بغياب شديد لخصوصية البيئة وحاجاتها التي يراد تاهيل الطالب للعمل بها.

2.اهداف التعليم المحاسبي:- ان استقراء اهداف الاقسام المحاسبيه في الجامعات العراقيه بالاعتماد على ما أقرته الهيئة القطاعيه للعلوم الادارية والاقتصادية في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي العراقيه، يمكن اجمالها في ثلاث محاور رئيسه، يقوم الاول على هدف تهيئة الطالب للعمل بعد التخرج مهنياً وخلق الرغبة والطموح لديه في تطوير المهنه المحاسبية وتجاوز نقاط الضعف التي تعاني منها وبث واشاعة اخلاق المهنه التي يجب ان يتمتع المحاسب بها في المجتمع، وتوفير الخلفيه المتخصصه في النظم المحاسبية وتصميمها وتمكين الخريج من ضرورة استيعاب اهمية تطوير انظمة قومية للتخطيط ودور المعلومات المحاسبية واهميتها في رصانة القرارات على هذا المستوى ، فيما اهتم المحور الثاني بهدف المساهمة في مناقشة المواضيع المعاصره ومشاكل الواقع العملي والمساهمة في رفع كفاءة اداء موظفي الدوله والقطاعات الاخرى وتقديم الاستشارات المختلفه .فيما تناول المحور الثالث هدف الاهتمام باعداد البحوث والدراسات وبالتركيز على البحوث التطبيقية التي تقدم الحلول للمشكلات العملية (جهاز الاشراف والتقويم العلمي،2002) ،ومن جهة اخرى تؤكد (سعد،1995:139) من خلال دراستها الاستطلاعية ان اهداف التعليم المحاسبي في العراق تعاني عدم التحديد بصوره دقيقة وانها لا تستند الى خطة موضوعيه لتحقيق تلك الاهداف ، فضلا عن ضعف البرامج التي تنسجم وتلك الاهداف بل وتضاربها في احيان اخرى .

3. فلسفة التعليم المحاسبي في العراق: يمكن بيان طبيعة الفلسفة الاساسية للتعليم المحاسبي في العراق من خلال استقراء عناصر نظام التعليم المعتمدة كوسائل في العملية التعليمية وكالاتي :

أ.المناهج المحاسبية:- يتناول هذا الجانب تحليل المناهج المحاسبية في ثلاثة محاور اهتم الاول بتحديد ابرز سمات المناهج المحاسبية المعتمدة في الجامعات العراقية وكالاتي:-

أ.اليقينية:- يؤكد العبد الله وسعد (1998: 130،135) على" ان الطالب يعتمد بشكل عام على التلقائية لتحديد طبيعة المفاهيم المحاسبية ومنها تلك المتعلقه بالقياس المحاسبي المبني على الارقام ، ويرجع سبب ذلك الى التلقين، ومتى ما كان هناك حاجه الى بعد تحليلي وانتقادي لادراك جوهر المفاهيم المحاسبية والعبارات المتضمنه لهذه المفاهيم فهو بعيد عن هذا الادراك تماماً، لذلك فان الطالب متى ما وجد مفاهيم وعبارات ملقنه له باستمرار فهو يحبذها و بغض النظر عما اذا كان موقعها الصحيح أم لا، وهذا دليل على تشبعه باليقينية والمعياريه في حقل معرفة، كالمحاسبة بعيد جداً عن اليقينية والمعيارية خصوصاً عندما يراد تجسيد الواقع الذي تتعامل معه المحاسبة رقمياً".

" ان مسببات هذه العقيده تتمثل بطبيعة عناصر التعليم المحاسبي : المدرس وطريقة التدريس ، والمنهج، والكتاب المنهجي و التدريب الميداني ، والطالب نفسه".

ب.غلبة الجوانب النظرية:- ترى سعد (1995: 112) ان المناهج المحاسبية في العراق رغم شموليتها الا انها تعاني على مستوى النوع من مشاكل أهمها ضعف الترابط بين المناهج وواقع المهنه فضلا عن غلبة الطابع النظري على الجوانب التطبيقية.

ج.ضعف مسايرة المناهج للتطورات العلمية والتكنولوجية:- تشير دراسة الفضل والجباوي (10:2000) الميدانية لمناهج التعليم المحاسبي في الجامعات العراقية ، الى ضعف الاهتمام بالمناهج الدراسية من ناحية البرامج والاساليب والنظم التقنية المتطورة.

اما المحور الثاني فقد اهتم بتحديد الجوانب الرئيسة التي ترتكز عليها المناهج في اعداد الطالب، لذا فان الدراسة التحليلية للمناهج المحاسبية توضح ان التركيز يتم في مجال المحاسبة التقليدية ، فيما تفتقد المناهج المحاسبية بشكل عام الى توفير مهارات التفكير المنظم والحوار واثارت التساؤلات واستخدام التقدير والتحليل الذهني وتحكيم العقل والمساعده على تبني التعلم المستمر (الفضل والجباوي،6:2000). وبشكل عام فان تحليل المضمون النظري للمناهج المحاسبية يشير وبشكل كبير نسبياً الى مسايرة مضامين المناهج لما موجود في البيئات الدوليه الاخرى على مستوى المصادر أو المناهج وبشكل خاص المصادر الانكليزية والامريكية (الهاشمي،177:2003) .

اما المحور الثالث فقد تناول دراسة بعض المواضيع التي تشكل حلقات اساسية في نظم التعليم المحاسبي والتي يتضح من خلالها توجهات نظم التعليم ودرجة اهتمامها ببعض الجوانب والمشاكل وبما يتلائم مع البيئة الوطنية، وعلى اساس ذلك ، توضح نتائج تحليل المناهج المحاسبية الوطنية المقارنه الى ان مواضيع مثل النظام المحاسبي الموحد والمحاسبة الحكومية والمحاسبة القومية تعتبر جزء اساسي من النظام الدراسي المحاسبي وهو ما يوضح دور الحكومه المركزي في تهيئة الكوادر المحاسبية القادره على تطبيق النظم الموحده في كل من القطاع الحكومي الخدمي غير الهادف للربح والقطاع الاقتصادي الهادف للربح، فضلا" عن تأهيلهم بما يخدم توجهات الدوله في الحصول على بيانات تخدم التخطيط والتوجيه على المستوى القومي. فيما لم يحتل موضوع التضخم كاحد ابرز المشاكل التي تعاني منها الاقتصاديات المختلفه ومنه الاقتصاد الوطني، حيزاً مهماً الا من خلال منهج النظرية المحاسبية وبما لا يزيد عن فصل منهجي ضمن المقرر الدراسي. فيما كان موضوع الاستثمار والتمويل موضوع متناثر بين مواد دراسية كالتحليل المالي والمحاسبة المتوسط بشكل غالب، اما مواضيع المحاسبة الدوليه والمحاسبة البيئية والاجتماعية فلا وجود لمثل هذه المواضيع على مستوى المنهج الدراسي أو في اجزاء منه، فيما احتل موضوع نظم المعلومات وتكنولوجيا الحاسبات والمعلوماتية كمنهج دراسي ضمن مقررات المرحله الرابعة، والتي ساد التركيز فيها على ما هو نظري ، مما ادى الى غياب شبه تام لأهمية موضوعه ونوعه.

ب.طريقة التدريس:- يلاحظ ان اسلوب المحاضره هو أسلوب التدريس المتبع في اقسام المحاسبة العراقيه ولاسباب عديده منها الاعداد الكبيره للطلبه نسبة الى اعداد التدريسيين (سعد ،1995 : 118-119) كما ان ظاهرة المحاضرات التمرينية بالارقام كطريقة للتدريس اصبحت سمه سائدة للتعليم المحاسبي في العراق، وهذا ناتج عن عدم قدرة المدرس للتعامل مع المداخل التحليلية والانتقادية أو الميل للسهولة في التدريس (العبدالله وسعد ، 136:1999) وبالتالي المساهمة في تدريب الطالب على التلقين وعدم تفعيل روح الحوار العلمي والتفكير المنظم والانتقادي والبحث والدراسة والتعلم الذاتي .

ج.المدرس:- ان مهمة التدريس وان كانت المهمة الاساسية للمدرس، الا انه يعتبر حجر الزاوية في اطار نظام التعليم، فهو يساهم بشكل كبير جداً في وضع المناهج الدراسية من خلال اللجان القطاعيه فضلاً عن مساهماته في تاليف الكتب المنهجية (العبد الله وسعد،136:1999) الا ان دوره يبقى ضيئلاً على مستوى الاهداف التي تضع خطوطها الاساسية الهياكل السياسيه المركزية في الدوله. فيما تعتبر مساهماتهم البحثية كابرز الأنشطة التي يمارسها المدرس والتي من خلالها يتم بناء وتطوير الحقل العلمي والعملي، وقد اتسم هذا النشاط بالانخفاض نتيجه الظروف الحرجه التي تمر بها البيئة العراقيه، فيما يمكن تاشير تحسن ذلك النشاط في فترات الاستقرار التي تسود هذه البيئة.الا ان مساهماتهم في مجال حل مشاكل التطبيق والتنظيم المهني وتطويره لا زالت منخفضه، مع الاخذ بنظر الاعتبار مساهمات المدرسين في مجلس المعايير المحاسبية العراقي، والندوات والمؤتمرات التي تعقدها نقابة المحاسبين والجمعيات المهنيه ومن خلال اعداد البحوث التي تعالج بعض المشاكل التي تواجه التطبيق العملي وخصوصاً عندما يطلب ذلك منهم، وهو دور يعتبر ضعيف ناتج عن ضعف العلاقه والارتباط فيما بين المهنه والتعليم الناتج عن سوء الادراك لمثل هذه العلاقه التي يمكن تحفيزها من خلال نقابة المحاسبين على وجه الخصوص لتفعيل هذا الدور .

د.مصادر التعليم المحاسبي:- تعد عملية اعداد المناهج وتوفير المصادر المساعده الاخرى في التعليم المحاسبي غير متفقة واهداف التعليم المرسومة بشكل مدروس فضلا عن ضعف مواكبة التطورات في مجال المهنه(سعد ،140:1995)، فضلا عن اعتمادها الكبير على النقل غير المدروس من بيئات دولية اخرى مما جعلها غير متفقة وطبيعة البيئة الوطنية المراد اعداد الطالب للعمل بها (الشجيري ، 2004 : 261) .

هـ.التدريب الميداني:-يخلو التدريب الميداني لطلبة المحاسبة في الجامعات العراقيه من البعد التطبيقي الحقيقي، حتى على مستوى الجانب الاجرائي من المحاسبة،فهو مجرد انقضاء الزمن يؤكد فيه على الحضور اليومي للتدريب، وان حصل ذلك التدريب فهو يميل بالتاكيد الى العملية الاجرائية للمحاسبة دون ان يرافق ذلك تعريف الطالب بالمشاكل والمعوقات التي تواجه التطبيقات الفعلية للطرق والاجراءات المحاسبية التي درسها الطالب، مما قد يجعله يتأمل ولو بشكل بسيط وبشكل عقلاني في امكانيات المحاسبة كحقل معرفة (العبد الله وسعد ،137:1999) .

طبيعة البيئة الوطنية:

1.البيئة الاجتماعية:- تعد أحد اهم اسس التميز والتفرد الاساسية لبيئة مجتمع عن اخر، اذ يمكن الاعتماد على بعض العوامل الرئيسة كمؤشرات اساسية في بيان التوليفه الاجتماعية للبيئة العراقية وكالاتي :

أ.التنظيم الاجتماعي السائد: يعد التماسك العائلي في اطار البيئة الوطنية قوياً جداً، فافراد العائله على الرغم من قلة تعاشرهم واجتماعهم ، تجدهم في الوقت نفسه يشعرون بالرابطة القويه التي تربط بينهم تجاه الغريب، فهم يقفون في السراء والضراء متضامنين ومتماسكين (الوردي، 278:1998)، وفي اطار العائله ايضاً يأخذ الفرد دوره المهم، والذي يراه البعض دوراً كبيراً واساسياً، يترافق ذلك مع سمة التعاون والتكافل الاجتماعي التي تعتبر الباعث الرئيس لا تنتشار التنظيمات المؤسسية في تأدية واجباتها الاجتماعية التي تعجز التنظيمات التقليدية كالأسرة والقبيلة وحتى الفرد في تنظيمها (الجادر ، 231:2002) .

ب.العلاقات الاجتماعية:- تعد علاقات التعاون والتكافل احد اسس المجتمع العراقي تاريخياً والتي اصابها بعض التراجع (سالم،189:2002)، فالتكافل ينبع في المجتمع العراقي من الاطار الاسري الذي يتسم به والذي يمثل في جوهره استجابة لمطلب شرعي للدين الاسلامي الحنيف ونظامه الفريد في تنظيم علاقات الفرد بأسرته وعشيرته ومجتمعه (العاني،292:2002) .

ج. طبيعة الملكيه المقبولة والشائعة اجتماعياً :- ان الملكية تأخذ اهمية خاصه في التشريع الاسلامي الحنيف الذي يعتبر عنصراً حاسماً في بيئة المجتمع العراقي، وفي هذا الاطار فانه اقر الملكيه الفردية والملكيه العامه بأطار تغليب المصلحة العامة (العيساوي،149:2003)، والى الجانب الملكيه العامه والخاصه التي تعتبر ابرز الانماط السائده، نمت واتسعت الملكيه المختلطه، كما نشطت في المجتمع العراقي الملكيه التعاونية كنمط مضاف من انماط الملكيه، الا ان الملكيه العامه ظلت اكبر انواع الملكية واكثرها تاثيراً في النشاط الاقتصادي (المظفر،89:2001) .

د.النمط المعرفي:- يؤكد الوردي (291: 1998) ان ما يميز البيئة العراقية تاريخياً هو حالة النزعه الجدليه ، والتي تجعله اكثر من غيره ميلاً للاطلاع والتواصل ولو مع نفسه من الناحيه الذهنيه، وان هذه النزعه تجعل الناس مثاليين في تفكيرهم اكثر مما ينبغي وهو ما كان وراء نبوغ العراقيين في مجالين حيويين في تاريخهما وهو البناء العلمي النظري الذي ساد وازدهر في التاريخ العربي الاسلامي في العصر العباسي وكذلك كانت المثاليه الجدليه وراء تمسك اهل العراق بالقيم والدين والذي كان وراء ابرز المدارس الدينية الاسلاميه ومذاهبه الفكريه .

هـ .تنظيم نشاطات المجتمع:- تميل المجتمعات الى تنظيم نشاطاتها المختلفه من خلال الميل لتدخل الدوله الذي يعد احد سمات البيئة العراقيه على وجه الخصوص. وان دعائم ذلك تقوم على الرؤية الاسلامية التي تحدد مسؤولية التنمية على عاتق الدوله، دون اغفال دور الفرد، لذلك كانت الدوله وستبقى ضرورية من اجل قيادة المجتمع بامانة والحفاظ على المساواة الاجتماعية القائمة على الحق والعدل في العمل والمسؤولية والجزاء(سميسم والفارس،166:2002).لذلك فان الدوله في الاسلام ولضمان تطبيق مبادى الاسلام في تنظيم جوانب الحياة كافه لها الحق بالتدخل في الحياة الدينية والاقتصاديه والماليه والسياسية والاجتماعيه وبالحدود التي تضمن بها حقوق الافراد والمجتمع (الموسوي،25:2000) وهذا لا يعني الغاء دور المجتمع في تنظيم نشاطاته، وانما العكس صحيح في ظل واجب الدوله العراقيه لاغراض التدخل في حدود واجباتها .

2. البيئة الثقافية :

أ.الدين:- تبرز الدساتير العراقيه ان الدين الاسلامي الحنيف هو دين الدولة العراقيه، لما يمثله المسلمين من اغلبية شائعه. الا انه لايعد المصدر الفكري والتنظيمي والسلوكي الرئيس، اذ غزت الافكار الغربية بمختلف اتجاهاتها البلدان الاسلامية وسيطرت على حقول المعرفه ومجالات التطبيق والمحاسبة واحده منها (العيساوي،147:2003) .

وان ابرز الأمثله على تغليب المصادر الاخرى وأعتبار الدين الاسلامي كفلسفه حياة مصدراً اخر من المصادر على المستويات الفكريه والتنظيمية والسلوكيه، هو ما أشارت اليه الدساتير والقوانين المدنية العراقيه السابقة والحالية .

ب.الفردية ازاء الجماعية:- ان المجتمع العراقي يغلب على افراده الروحيه الجماعيه والتكافل الاجتماعي، وهو ما ينبع اساساً من قيم اسبق في تاريخ مجتمعنا العراقي والمتمثله بقيم الدين الاسلامي الحنيف والذي تعتبر فيه السمة التكافلية بمختلف انواعها العقائدية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والحضارية وحتى السياسية السمة الابرز فيه (سميسم والفارس:2002: 150-152) .

اذلك فان تعارض المصلحة العامة والخاصة تقدم فيه المصلحة العامة، وبالتالي جماعية القرار على القرارات الفرديه حماية للمصلحة العامة، وهو يتطبق بنفس القدر في الاطار الاقتصادي في الارتباط مع الدعوه المستمرة للتعاون، فالاسلام يدعو الى الحرية الاقتصادية المقننة والملتزمة بهدف تحقيق الانسجام بين مصالحها الفرديه ومصلحة المجتمع ككل (الشيخلي ،55:2000) .

ج.درجة الميل لاستخدام السلطة:- ويراد بها درجة قبول افراد المجتمع للتوزيع المتفاوت للسلطه، فنجدها تنحصر في تركيبة المجتمع العراقي برب الاسره على هذا المستوى ورئيس القبيله على مستواها، وفي الحكومه على مستوى الدوله. ويعني ذلك ان المجتمع العراقي هو اكثر تبايناً في السلطة ويقبل افراده بالنظام الهرمي أو التسلسلي لتوزيع السلطه (الهاشمي، 156:2003) وان اهمية تدخل الدوله ومسؤوليتها في رعاية ومتابعة التكافل الاجتماعي من قبل الدوله ينبع من ان التكافل هو احد ثلاث مبادى اساسيه للتوحيد و جوهرها بأطار العقيدة الاسلامية، اذ ان الربط بين مسؤولية الافراد ومسؤولية الدوله يمثل تميزاً ينفرد به الاسلام، نظراً لتكاملها (العاني،297:2002) .

د.درجة تجنب عدم التاكد:- تختلف المجتمعات في درجة تجنب عدم التاكد الناتج عن الضبابيه وعدم الوضوح الذي يرتبط بشكل كبير بالمستقبل، ويمكن رد الدرجه العاليه من التجنب لعدم التاكد التي يظهرها المجتمع العراقي الى عوامل كامنه فيه، منها الروح الجماعيه التي يتميز بها ومسؤولية الفرد المتضامنه تجاه الجماعه ومصلحتها العامة وما تفرضه تلك من مسؤولية في عائلته، فضلاً عن ضعف المستويات العلميه التي تساعد في حل كثير من الغموض وامكانيات السيطره على المستقبل ومنها قدرات التخطيط العلمي، وهذا يأتي مترافقاً مع درجة عاليه من رد المواقف والحوادث الى القضاء والقدر المبدأ الذي ياخذ حيزاً كبيراً في نشاطات المجتمع العراقي (الشجيري ، 2004 :193) .

ه.حب الظهور ازاء التواضع:- ان المجتمع العراقي الذي يمثل امتداد رئيسي للمجتمع الاسلامي يقوم على الموازنه بين قوى الفرد وطاقاته الروحيه والماديه وبين الفرد والمجتمع، وبين المجتمع وغيره من المجتمعات و ان لا انحياز طبقي و لا قومي ولا سلطه لراس المال ولا لأي شكل من اشكال النفوذ والفرديه (سمسم والفارس:160:2002). ومع ذلك فدافع الربح يلعب دوراً محسوساً و يحمل في دفته صراع بين دافع الربح وكسب المال من ناحيه ودافع المحافظه على التقاليد والاعتبار الاجتماعي من ناحية اخرى (الوردي،206:1998). وان ما يدعم ميل المجتمع العراقي للتاني والاعتدال والتعاون الطبيعه المقاومة للتغيير في المجتمع العراقي والتي يطلق عليها بالاستمرارية الثقافيه (المصدر نفسه:340:1998). الا انها حضارة تتسم بالتنوع، حيث لم تأنف ان تأخذ بعض سماتها الفكريه والفلسفيه من الحضارات الاخرى التي سبقتها (الغيثي،1:2001) .

ح.التوجهات الطويله ازاء القصيره الامد:- ان قدرات المجتمع على التخطيط يعتمد على مؤشرات مهمه تساهم في امتلاكه مثل هذه القدره، ومنها مستوى ونوع تعليم المجتمع، ومقدار النمو والاستقرار الاقتصادي والسمات الثقافيه التي تسايرها ومنها ميل المجتمع نحو المغامره وقوة روح الكسب الذاتي وما يترافق معها من ميل نحو الظهور والتفرد. لذلك فان المجتمع العراقي الذي يميل الى التحفظ نتيجة روحية الجماعه المرتبطه بالمصالح العامه وسيادة قيم ميمه مثل القضاء والقدر كلها تلعب دوراً بارزاً في تحديد توجهات المجتمع العراقي التي اخذت سمة التوجهات القصيره الامد التي تتلائم والطبيعة النامية للمجتمع العراقي بشكل عام وبما يساعد على امتلاك القدرات التي امتلكتها الدول المتقدمه ومحاولة اللحاق بها (الشجيري ، 2004 :194) .

3.البنة الاقتصادية :

أ.طبيعة النظام الاقتصادي:- تكشف الدراسة التاريخية اعتماد النظام الاقتصادي العراقي في عمله بشكل عام على آلية السوق بما فيها من تقاليد واعراف وقيم سائده في كل المجالات الاقتصاديه المختلفه.في عقد الخمسينات فيما ازداد تدخل الدوله في العقد التالي في الانشطة الاقتصاديه من حيث حجم الاستثمار والملكيه، واصبحت الخطه اليه مهمه في تخصيص الموارد وفي تحديد اتجاهات النمو، فيما شهدت فتره عقد السبعينات تركيزاً على تعزيز دور الدوله في النشاط الاقتصادي، فقد توسع حجم عمليات القطاع العام واصبح هذا القطاع المالك الرئيس لمعظم الثروه الوطنية وراس المال المستثمر الفعال في كل الاقتصاد، كما انه اصبح القائد والموجه لمعظم الفعاليات الاقتصادية. وقد شهدت فترة الثمانينات اعادة صياغة لنمط الملكيات وحقوقها الخاصه والعامة وتحديد دورها بشكل اكثر وضوحاً، وتركيز الملكيات التعاونية والمختلطه كما تاكدت اهمية الحافز المادي وتوسع نطاقه الى جانب الحافز الاعتباري،اما عقد التسعينات وهي فترة اخذ فيها النظام الاقتصادي الطبيعة المتكيفة مع الحصار الاقتصادي المفروض على الاقتصاد العراقي (المظفر، 2001 ، 81-93).الا ان تتبع طبيعة النظام الاقتصادي باطار قيم الثقافة الوطنية نجد ان من الواجب ان يجمع بين الملكية العامة والملكية الخاصة بالقدر الذي يسمح للملكية العامة ان تبقى الملكية ذات السيطرة الى جانب قدرة الرقابة على بقية القطاعات الاخرى تاسيسا على منظور الملكية الراعية التي يتسم بها المجتمع العراقي (الشجيري ، 2004 :197).

ج.درجة التعقيد الاقتصادي : تتمثل الاقتصاديات المعقده بوجود الوحدات الاقتصاديه الكبيره والمعقده، والذي يشير الى حجم استثمارات كبير جداً، ويعتبر قطاع النفط في العراق بشكل عام النشاط الاقتصادي الاكثر تعقيداً، وبعض المجالات الاقتصاديه الاخرى الاقل تعقيداً مع عدم وجود وحدات اقتصاديه خاصه تحمل هذه الملامح. ومما يترافق مع ذلك ندرة الشركات الدوليه

العراقيه، والتي يصل عددها الى اربع شركات ذات ملكيه مشتركه مع العراق، فيما تعتبر الاسواق الماليه احد المؤشرات الاقتصاديه على درجة التعقيد الاقتصادي، اذ يمتلك العراق سوق مالي بسيط جداً وحديث العهد، وبالتالي من مجمل ذلك يمكن تاشير البساطه النسبية للاقتصاد العراقي مقارنه بالاقتصاديات المتقدمة (الشجيري ، 2004 : 198) .

د.مصادر التمويل الاساسيه للنشاطات الاقتصاديه:- تعتبر الدوله مصدر التمويل الرئيسي ، ويعتبر القطاع الخاص المصدر الاساسي الثاني والاقل حجماً مقارنة بما توفره الدوله من اموال (الشجيري ، 2004 :199) .

ه.درجة الاستقرار الاقتصادي:- يتميز الاقتصاد العراقي كاقتصاد نامي، من تراكم التغيرات والتحويرات وعدم الاستقرار وخصوصاً في فلسفة الدوله تجاه النظام الاقتصادي من المركزيه الى اللامركزية ومن القطاع العام الى القطاع الخاص، الى جانب مشاكل التضخم المعقده والمتزامنه مع تدهور مستويات وقدرات الانتاج والبطاله، و تناقض اهداف الدوله وانسجامها مع المتطلبات الاجتماعيه وامكانياتها المتاحه (المظفر،95:2001) وهو ما يؤشر درجه من الاستقرار منخفضه .

4.البيئة السياسية والقانونية :

أ.النظام السياسي:- ان التعبير عن النظم السياسية في اطار الدراسة البيئية يرتبط بالفلسفة الاساسية التي تتبناها تلك النظم والذي يتاسس على محورين رئيسين: اولهما ان الدوله تنطلق في هذا الدور من موقعها ومسؤوليتها في قيادة المجتمع وان اضطلاعها بهذه القياده يجعلها صانعة للقرارات ومستخدمه لها، وثانيهما، استناد الدوله في ظل القيم الاسلامية على مبادى واركان نظام الاقتصاد الاسلامي، اذ تكون الدوله الاساس في ادارة النشاط الاقتصادي والاجتماعي(سمير سم والفارس،151:2002).

ب.التدخل الحكومي:- يقوم التدخل الحكومي تاريخياً على اساس تدارك النتائج السلبية للحرية الاقتصادية، لذا فهي نشأت وتطورت من اجل حماية الفئات الهشه في المجتمع(سالم،182:2002)، ويعتبر المجتمع العراقي ذو ميل لتدخل الحكومه والاتصياع لاوامرها على الرغم من بعض بقايا العداء والضغينة القديمة، الناتجه عن اعتبار الحكومه رمزاً للضريبه والسوط والسجن(الوردي،176:1998) .

ج.النظام القانوني:- ان ابرز ما يميز النظم القانونية فيما بين البيئات الدوليه هو الاساس التشريعي، حيث تقوم بعض النظم القانونية على القواعد التشريعيه المكتوبة والتي تتناول مختلف الاوجه الاجتماعيه، وان ليس هناك حكماً دون وجود نص قانوني، ويسود هذا النمط في اغلب البيئات الدوليه ومنها العراق الذي يعتبر مهد التشريع المكتوب في العالم ، وهو ما نجد نصه في القانون المدني العراقي رقم 40 لسنة 1951 في الماده الاولى والثانية منه على وجه التحديد.

د.الشموليه القانونية-: تعتبر البيئة العراقيه من البيئات التي تحوي على شبكة قانونيه كبيره وتفصيليه في اغلب الجوانب الاجتماعيه ومنها على وجه الخصوص الجوانب الاقتصاديه، فعلى سبيل المثال فان المجال المحاسبي كنشاط اجتماعي يعتبر مقنن بشكل تفصيلي من خلال مجموعه من القوانيين والنظم والتعليمات، فهناك قانون اصول المحاسبات العامه رقم 28 لسنة 1940 وتعديلاته والنظام المحاسبي الحكومي الموحد المعتمد في الوحدات الحكوميه الخدميه غير الهادفه للربح وهناك النظام المحاسبي الموحد المطبق في جميع الوحدات العامه والمختلط والخاصه الهادفه للربح بالاضافه التعليمات الخاصه بالاندثار ومسك الدفاتر المحاسبية و الجوانب الاخرى التي تنظمها قوانين وتعليمات اخرى .

5.البيئة التكنولوجيه :

يتميز المجتمع العراقي بكونه من المجتمعات النامية التي تحاول الحصول على المعرفه التقنية باستمرار معتمده في غالبية ذلك على الاستيراد العلمي والمادي، وفي سبيل تعميق هذه المعرفه نمت فروع المعرفه التقنيه وتنوعت على مستوى التعليم المهني والجامعي.كما اثر استيراد التكنولوجيا المتقدمه في رفع درجة الاستخدام التكنولوجي، الذي شكل عبئاً احياناً في بعض الاقتصاديات، لما يترافق معه من صعوبات ايجاد الكفاءات البشرية اللازمة لادارته، وهو ما يرتبط بنقص وتخلف المعارف المرتبطه به (الشجيري، 2004 :201) .

متطلبات التغيير

استنادا الى ماتم عرضه يمكن تاشير محاور عدم التوافق بين نظام التعليم المحاسبي وطبيعة البيئة الوطنية التي تم تناولها في المحور السابق ، مما يستدعي احداث تغييرا جذريا خصوصا وان حجم الشذوذ وعمق تاثيره الموضوعي والزمني اخذ بعدا واسعا وهو ما يؤشره المحور الحالي وكالاتي :

أ.ضعف الاعتبارات العلمية والاقتصادية في تشكيل مرجعية التعليم المحاسبي، فيما تعتبر فلسفة الدين الاسلامي الحنيف فلسفة شبه معدومة كفلسفة مرجعية في نظام التعليم الى جانب ضعف الاعتبارات الاجتماعية والثقافية.

ب.تعد اهداف التعليم المحاسبي السائد عامة وغير مخططة بشكل واضح او موضوعي مدروس ، وان التأهيل الفني يعتبر ابرز اهداف النظام ، وهو ما يؤشر قصور كبير في مجال التاهيل النظري ومهارات الحوار والتسبيب المنطقي، وضعف في التركيز على التاهيل في جوانب الاعتبارات الثقافية والاجتماعية.

ج.افتقار المناهج المحاسبية لمواكبة التطورات التكنولوجية والجوانب المهارية المختلفة واعتمادها السرد النظري الذي يتناسب وطريقة التدريس من خلال التلقين كاسلوب شائع في تدريس المحاسبة.

د.انحسار دور التدريسي في التدريس مع اهمال واضح لوظيفته الاساسية المتمثلة في البحث العلمي التي افتقرت الجامعات العراقية لدورها في هذا المجال نتيجة ضعف الاهتمام والزخم الكبير الذي يلقى على عاتق التدريسي من محاضرات.

هـ. تتسم المصادر المحاسبية من الكتب والدوريات المنهجية وغير المنهجية بمسايرتها لما يتم عرضه في البيئة الدولية بدرجة معينة مع تركيز واضح على الجوانب النظرية دون العملية.

و. يتسم التدريب الميداني بضآلة دوره البالغ وعدم جديته ولايتناسب والجوانب النظرية المكتسبة من خلال التدريس.

ز.ان روح التقليد التي يتسم بها التعليم المحاسبي في البيئة العراقية نابع من تاثير استيراد النماذج المحاسبية الجاهزة، وهو ما انعكس بشكل كبير في كل من المهنة والتعليم وانحسار دورها في المجتمع لما له من دور في احداث عدم التوافق بينه وبين متطلبات وقيم البيئة العراقية.

ح.سيادة اسلوب التلقين من خلال المحاضرة كطريقة للتدريس والتي تتقاطع بشكل كبير مع طبيعة تدريس المحاسبة اولاً ، وتتقاطع مع طبيعة المجتمع العراقي الذي يميل الى الجدليه والحوار والتسبيب المنطقي، فضلاً عما يسود في البلدان المتقدمه وتخليها عن اسلوب التلقين الذي اثبتت الدراسات التربوية عجزه عن تطوير قابليات الطالب الجامعي على اقل تقدير.

خ. افتقار المشروع التعليمي المحاسبي الى مناهج المحاسبة البيئية والاجتماعية التي تتلازم وطبيعة التدخل الحكومي الكبير الذي يعتمد رعاية الدوله لمختلف الانشطه الاجتماعيه، مما يعد اغفال دورها مؤشراً سلبياً في تطوير التعليم والتنظيم الخاص لحماية البيئة وضمان المسؤولية الاجتماعيه، وهذا يترافق مع ضعف كبير في التاكيد على مسايرة التطور الكبير خصوصاً في مجال الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات الى جانب ضرورة تضمين المناهج حصة مهمه للمحاسبة الدوليه التي تتعرض لابراز طبيعة وسمات الانظمة المحاسبية الدولية وخصوصاً نظم التعليم فيها ،وبما يساعد في توسيع الفهم والادراك في هذا المجال وخصوصية النظام المحاسبي الوطني والتعليمي ومتطلباته.

ر..ضعف واعتماد الكتب المنهجية وغير المنهجية على ما يتم استيراده من البيئات الدولية الاخرى والذي لا يتناسب احياناً مع طبيعة البيئة العراقيه واهداف التعليم المحاسبي فيها.

ع..ضعف أو انعدام فاعلية التدريب الميداني الذي يعتبر احد ركائز العملية التعليمية.

غ..عدم فاعلية العلاقه بين المهنه والتعليم في مجال التدريس والبحوث والتطبيق وحل المشاكل التي تعيقه.

1-2 الخلاصة والتوصيات

تشير نتائج الدراسة بوضوح الى عمق الازمة التي يعانيها التعليم المحاسبي في العراق والناتجة عن ضعف ارتباطه بطبيعة البيئة الوطنية ومتطلباتها الى جانب عمليات التصحيح المجتزأ وتضارب مكوناته، وبالتالي تاكيد اهمية معالجة النظام بالرجوع الى عمليات التصحيح التي تنطلق وتؤسس معالجاتها بالرجوع الى جذور النظام والعوامل التي تحدد المعايير اللازمة لنجاح النظام والتي يعدها البحث الحالي تكمن في التحديد الدقيق لطبيعة البيئة الوطنية التي تعد الهدف الاساس الذي يسعى النظام الى التوافق معه وتحقيق غاياته ومتطلباتها، وبناءا على ذلك فان الدراسة الحالية توصي في هذا المجال :

أ. وجوب أعتماد أولوية المصادر الاساسية الاتية كمرجعيات أساسية لنظم التعليم بشكل عام والتعليم المحاسبي بشكل خاص :

- مركزية دور الدولة في نظام التعليم الذي يتحدد بممارسة دورها في الاشراف والمتابعة وتحقيق التشريعات اللازمة لدعم الاهداف والمشاريع المراد تحقيقها .
- المعرفة العلمية المتخصصة التي يضعها المتخصصون في المحاسبة والتي يجب ان تتم بمشاركة واسعة وباطار خطط وبرامج مدروسة تؤخذ بنظر الاعتبار التوجهات العامة للمجتمع والظروف الاقتصادية والاجتماعية والاهداف الاساسية المراد تحقيقها من النظام .
- يجب ان تتم المرجعيتين السابقتين باطار قيم الدين الاسلامي الحنيف كمرجعية مركزية، تعمل على خلق التناسق الفكري كمحاور اساسية يتم الاستناد اليها .
- الاعتبارات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية للمجتمع والتي يجب ان يستوعبها نظام التعليم المحاسبي بمراحله المختلفة ويحاول تعميقها كابرز المرجعيات المعرفية للطالب.
- وجود نظم لمتابعة مخرجات التعليم المحاسبي.
- التنوع المعرفي التعليم والقائم على دراسة وتنقيح النتاج الوطني والدولي وبما يتوافق وكوامن ومتطلبات البيئة الوطنية.
- ارتباط التعليم ببيئة العمل من جهه ونتائج البحوث المحاسبية المختارة من جهة اخرى.

ب. ان تحقيق اهداف التعليم المحاسبي يتطلب ان تكون :

- مخططة وفق متطلبات البيئة الوطنية والتغيير المتراكم والمتسارع.
- موضوعية ومحددة بصورة علمية شاملة .

وان ذلك يجب ان يعكس الاهداف العامة الاتية وبالترتيب :

- تنمية جوانب الثقافة الوطنية والاجتماعية وخلق الافراد القادرين على امتلاك والتمسك بالثوابت الوطنية .
- تنمية مهارات التفكير الانتقادي والحوار العلمي ، الى جانب مهارات الاتصال ، والتعلم الذاتي والابداع.
- تنمية المعارف والخبرة المحاسبية المتخصصة .

ج. يجب ان تحقق المناهج الدراسية الجوانب الأتية:-

- تغليب الجوانب النظرية والفكرية والانتقادية ومحاولة التوفيق مع نتائج البحوث في المواد النظرية ،واعداد مناهج عملية مرتبطة بالجانب العملي- الفني والاجرائي وبما يتطابق مع بيئة العمل وبشكل مدروس.
- تغليب الروح الجدلية لدى الطالب وتنمية روح انتقاد الارقام المحاسبية واعتماد التمارين المفتوحة ودراسات الحالة، والبحث والحوار والتعلم الذاتي .
- مواكبة و تعميق المعرفة و الاستخدام للتكنولوجيا وخصوصا" تكنولوجيا الحاسوب والمعلوماتية.
- اعطاء قدر كبير من الاهمية لمواضيع التخطيط المالي والاستثمار وتحليل البيانات وتفسيرها.
- تعميق الاهتمام بمواضيع مثل:
  - محاسبة التضخم.
  - المحاسبة البيئية والاجتماعية.
  - المحاسبة الدولية.
  - النظم المحاسبية الموحدة ومتطلباتها على المستوى القومي.
  - نظم المعلومات الالكترونية.

د.اعتماد اساليب الحوار والنقاش ودراسات الحالة والتمارين المفتوحة واساليب التعلم الذاتي في التدريس بدلا" من اعتماد اسلوب التلقين السائد في تدريس المحاسبة في العراق .

هـ .ان دور مدرسي المحاسبة يجب ان يقوم على تحقيق:-

- المساهمة الفاعلة في تطوير نظام التعليم المحاسبي بجوانبه المختلفة.
- المساهمة في تطوير الحقل العلمي ودور الجامعة في خدمة المجتمع من خلال البحث العلمي الابداعي وبما يتوافق ومتطلبات البيئة الوطنية.
- المشاركة الفاعلة في تطوير وحل المشاكل التي تواجه المهنة المحاسبية.

وان تفعيل دور ومنفعة مصادر التعليم يجب ان تتم من خلال :

- وضع ضوابط للمصادر المرجعية للتعليم المحاسبي من حيث :
- توافقها واهداف التعليم المحاسبي واهداف المنهج المحاسبي.
- اعتماد بناءها على تنمية مهارات التفكير والحوار والتعلم الذاتي.
- توافقها وبيئة العمل الوطنية ومفردات المناهج المحاسبية المعتمدة.
- وضع خطط مدروسة لنتائج البحوث التي يتم دمجها دوريا في مصادر التعليم المحاسبي.
- التركيز على الاطر الفكرية والنظرية للمحاسبة والتجارب الدولية في اطار المناهج النظرية.

ز. يتطلب اعداد برنامج للتدريب العملي يكون :

- اعداد برامج تدريبية مدروسة وواقعية وتقييمها دوريا".
- اعتماد التدريب العملي في بيئة العمل الواقعية او البيانات الواقعية المدروسة.
- توافق البرامج التدريبية وما تم تزويده من خلال الدراسة النظرية للطالب.
- ان تتسم البرامج بالشمولية والجدية والترابط مع مشاكل الواقع العملي.
- تحديد المشاكل والمعوقات التي تجابه التطبيق ومحاولة ايجاد الحلول وضمها الى برامج التدريب .

ح. يتطلب تفعيل التعليم المحاسبي الدراسة المتعمقة لمشاكله ومحاولة وضع الخطط والبرامج المدروسة خصوصا" على مستوى المناهج الدراسية والتدريب العملي ووضع الخطوط اللازمة لتفعيل دور المدرس في هذا المجال والمساهمة الجادة والذي يتحقق ذلك اساسا" وقبل كل شي في التحديد السليم والموضوعي للاهداف المراد تحقيقها.

خ. الدفع بأتجاه تنمية دور الجامعة في مجال البحث العلمي وتهيئة الامكانيات والبرامج المطلوبة ،وان تحقيق مثل هذه التنمية يتم تحقيقه عن طريق المساهمة الاقتصادية وتشجيع الباحثين في هذا المجال، اضافة الى تفعيل دور الجامعة في خدمة المجتمع من اجل الحصول على قبول لدورها الفاعل والذي ينمي فاعلية الطلب الاجتماعي الى ما تقدمه الجامعة .

المراجع

1. قانون وزارة التعليم العالي والبحث العلمي رقم (55) لسنة 1983 .

2. القانون المدني العراقي رقم (40) لسنة 1951 .

3. قانون اصول المحاسبات العامه رقم 28 لسنة 1940 المعدل .

4.ديوان الرقابه الماليه ،" النظام المحاسبي الموحد "، ط2 ، دار الحريه للطباعه ، بغداد ، 1985.

5. جهاز الاشراف والتقويم العلمي، اللجنة القطاعية للعلوم الاقتصادية والادارية، المناهج المحاسبية المحدثة للعام الدراسي 2002.

6.جلال ، سعد ، " علم النفس الاجتماعي : الاتجاهات التطبيقيه المعاصره " ، ط2 ، منشأة المعارف للنشر ، الاسكندريه ، 1984 .

7.سالم ، عماد عبد اللطيف ، " المجتمع الناهض والدوله في الوطن العربي ، حدود التدبير ، حدود الرفاهيه " ، دراسات حول المجتمع الناهض ، تحرير بيت الحكمه ، بغداد ، 2002 .

8.الجادر ، تميم طاهر ، " الرعايه الاجتماعيه في المجتمع الناهض " دراسات حول المجتمع الناهض ، تحرير بيت الحكمه ، بغداد ، 2002.

9.زهري ، زينب والزين ، صالح ، " دراسات في علم الاجتماع والانثروبولوجيا " ، ط1 ، الدار الجماهيريه للنشر والتوزيع ، بنغازي ، 1990 .

10.العاني ، اسامه ، " نحو فهم معاصر للتكافل الاجتماعي في الاسلام " ، دراسات حول المجتمع الناهض ، تحرير بيت الحكمه ، بغداد ، 2002 .

11.اندفل،س.م.،"اساليب الاختبار والتقويم في التربية والتعليم"،ترجمة الناشف، عبد الملك والنل سعيد، المؤسسة الوطنية للطباعة والنشر،1968.

12.الشيخلي ، نجم الدين عبد الله ، " الحسبة ودورها في حماية السوق الاسلامي "، دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة ، العدد الرابع السنة الثامنة ، بغداد ، 2000 –ص 46– 58 .

13.العبد الله ، رياض وسعد ، سلمى منصور ، " التعليم الجامعي وترسيخ عقيدة دقة الارقام المحاسبيه ، مجلة الادارة والاقتصاد ، العدد(24)، نيسان،1998–ص 104 – 139 .

14. سميسم ، سلام والفارس ، جواد ، " التكافل الاجتماعي والاقتصادي في ظل ثوابت الاسلام واثرهما في البناء الانمائي " ، دراسات حول المجتمع الناهض ، تحرير بيت الحكمه ، بغداد ، 2002 .

15.مرسي ، منير محمد ، " الادارة التعليميه: اصولها وتطبيقاتها " ، عالم الكتب للنشر ، القاهره ، 1984 .

16.ملكاوي ، فتحي حسن ، " تنمية النظام المعرفي المعرفي وأهميته " ،سلسلة المنهجيه الاسلاميه رقم (16) ، نحو نظام اسلامي – حلقه دراسيه ، المعهد العالمي للفكر الاسلامي ، الاردن ،2000 .

17.الوردي ، علي ، " دراسه في طبيعة المجتمع العراقي " ، ط2 ، المكتبه الحيدريه للنشر ،ايران 1998 .

18.بحري ، منى يونس ، " القيم الاخلاقيه في المناهج الجامعيه العربيه "، مجلة الفكر التربوي العربي، تصدرها الامانه العامه لاتحاد التربويون العرب، العدد الرابع ، السنه السابعه ، اليمن، 1999 – ص 157 – 168 .

19.دهمش،نعيم ،"دور الجامعات في تأهيل المحاسبي"، مجلة المحاسب القانوني العربي، العدد (81)،1993–ص12–19.

20.الذيفاني ، عبد الله احمد يحيى ، " النظام التربوي – التعليمي ، مفهومه وطبيعة دوره "، مجلة الفكر التربوي العربي ، تصدرها الامانه العامه لاتحاد التربويون العرب، العدد الرابع ، السنه السابعه ، اليمن ، 1999– ص 117 – 136 .

21.عُربيه ، سالم محمد ، " أهمية التكامل بين البحث العلمي والمهنه والتعليم المحاسبي " ، مجلة البحوث الاقتصاديه ، المجلد الثاني ، العدد الثاني ، بنغازي ، الخريف ، 1990 ــ ص63ــ77 .

22.الغيثي ، عبد الله مبارك ، " مركز التعليم العالي الاجنبيه المانحه للمؤهل العلمي الحالي لاعضاء هيئات التدريس في جامعات الوطن العربي " ، مجلة الدراسات الاجتماعيه ، الجامعه اليمنيه للعلوم والتكنولوجيا ، العدد الحادي عشر ، www. infoust ..edu ، 2001 – ص 1 – 40 .

23.الفضل ، مؤيد والجاوي ، طلال ، " تقويم دور مناهج التعليم الجامعي في بناء المهارات المهنيه واتجاهات تطويرها – دراسه ميدانيه لحالة العراق "، 2000– ص 1 – 13 .

24.المخلافي ، محمد سرحان ، محسن ، محمد ابو بكر والمخلافي ، سلطان سعيد ، " تشخيص واقع التعليم العالي وعلاقته بالتعليم الثانوي والتدريب المهني في الجمهوريه اليمنيه " ، مجلة الفكر التربوي العربي ، الامانه العامه لاتحاد التربويون العرب ، العدد(4) ، السنه السابعه، اليمن ، 1999 – ص 9 – 39 .

25.ريدنغ س . جون ،المنهج الراديكالي في ادارة المشروعات ، ترجمة ايمن الارمنازي ،ط1 ، العبيكان للنشر،الرياض، 2003 .

26.المظفر ، عبد المهدي سليم ، " النظام الاقتصادي في العراق في مواجهة الحصار الاقتصادي " ، مجلة دراسات اقتصاديه ، بيت الحكمه ، العدد الثالث ، السنه الثالثه ، بغداد ، 2001–ص 80 – 98 .

27.الموسوي ، سعد قاسم ، " تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في العصر العباسي الاول"، دراسات اقتصادية ، بيت الحكمة، العدد الرابع ، السنة الثانية ،بغداد ، 2000 –ص25ــ 37 .

28.نوفل ، محمد نبيل ، " تأملات في فلسفة التعليم الجامعي العربي " ، مجلة التربيه الجديده ، مكتب اليونسكو الاقليمي للتربيه في البلاد العربيه ، العدد (51) ، مؤسسة الخدمات الطباعيه ، لبنان ، 1990 – ص 11–40 .

29.سعد ، سلمى منصور ، " التعليم المحاسبي في الجامعات العراقيه " ، اطروحة دكتوراه (غير منشوره) ، الجامعه المستنصريه ، 1995 .

30.العيساوي ، عوض خلف دلف ، " الفرضيات والمبادىء والمحددات للاطار الفكري المعاصر في ميزان الشريعه الاسلاميه " ، اطروحة دكتوراه (غير منشوره) كلية الاداره والاقتصاد ، الجامعه المستنصريه ، 201 .

31.الهاشمي ، اسماء مهدي حسين ، " العوامل البيئيه وقدرة المفهوم المحاسبي على تمثيل الظاهره من منظور فلسفة العلم " ، اطروحة دكتوراه (غير منشوره) كلية الاداره والاقتصاد ، الجامعه المستنصريه ، 2003 .

32.الشجيري،محمد حويش ، الانسجام المعرفي وانعكاسته في المهنة والتعليم المحاسبيين في العراق ،اطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، 2004 .

المراجع الاجنبية :

1- AAA,"AccountingPrograms cadershipGroup",AnnualSeminar,WWW.APLG.org.,USA,2003-pp.1-15.

2- Hewitt , Max R., " The Internationalization of Accounting programs of Australian universities : observing cultural Influences on learning ". WWW. Unimelb . edu. Australia , 2001.pp.1-21.

3. Belkaoui , Ahamed Riahi , " Accounting Theory ", Forth edition , University of illinois , Business press , USA , 2000 .

3- 4. Galligan , Ann M., "Creativity , culture , Education , and the workforce" ,center for Arts and culture ,WWW. cultural policy . org. , 2002 .

4- 5. Glautier, MWE.& Underdowen B.,"Accounting in a Changing Enviroment:From Book-Keeping To Decision Theory",Pitman Publishing, London,1975.

5- 6. Weiler , Hans N., " Educational planning and Social change", Report on an IIEP seminar , Unesco , International Institute for Educational planning – U.N , Paris , 1980 .

6- 7. Dresang ,Eliza T. , Radical Change ,anabael@ yahoo.com , 2000 .

7- 8. HSTC , The Importance of Culture , www.nasa.com. ,USA , 2001.

8- 9.Brown H. Donald and Burke, Richard C.,"Accounting Education:A Learning-Styles Study of Professional-Technical and Future Adaptation Issues", Journal of Accounting Education,Vol.5, 1987-pp.207-226.

9- 10.Cortese , Anthony D., " Education for sustainability : The University as amodel of sustainability ", WWW. Second nature. Org. USA , 1999, pp1-7.

10-11.Gilbert . Alan D. , " The Case for De- Regulating Australion Higher Education " Unimelb . edu.April , 2002 .pp1-4.

11-12.Horgan,John," The problem of choice in Education ", Administration , Journal of the Istitute of public Administration of Ireland . vol.24,no.1,spring ,1976.pp.40-49.

12-13.Jones , Mervyn E., " The Changing Educational Paradigm and Continuing Enginering Education ", M- Jones .lc, ac,ed-uk., 2002.pp.1-5.

13-14.Markell, William,"Prepration For The Accounting Profession",The Accountants Journal ,Nov.,1978-387-389.

14-15.Tricker , R.I., " Research In Accounting – purpose , process and potential " , Accounting and Business Research , no.37 , winter , 1979. pp .3-15.

15-16.Thagard ,Paul , Conceptual Change, Concepts , Philosophical Issues ,University of Waterloo Canda, 1999.

16-17.Jones ,N., Competing after Radical Technological Change: The Significance of Product Line Management Strategy WWW.INSEAD. Edu., France ,2001.